

## نص رئيس الجلسة الثالثة لهيئة التفاوض ما بين الحكومات INB

### تعقب منتجات التبغ

1. توضح ورقة الموجز هذه مخططاً لنظام تعقب منتجات التبغ والمفروض من المادة 7 الموجودة بنص رئيس الجلسة فيما يتعلق ببروتوكول المتاجرة غير المشروعة. فهي أيضاً تثير الأسئلة الرئيسية والقضايا المحتمل ظهورها في مسار مفاوضات الجلسة الثالثة لهيئة التفاوض ما بين الحكومات INB.

### ما هو التعقب؟

- يشمل التعقب مجالاً موسعاً من الأنظمة المستخدمة عامة في العمليات اللوجستية الهادفة لتحديد المواقع الحالية والماضية وغيرها من المعلومات المتعلقة بالملكية عند الانتقال من مكان لآخر (ترانزيت). يسمح نظام التعقب الفعال بتحميل مثل هذه المعلومات والاحتفاظ بها وقراءتها بأسلوب عياري.
- هناك مثال على الاستخدام الشائع للتعقب وهو مأخوذ عن أعمال التسليم والشحن التجارية مثل UPS و FedEx. هناك صناعات أخرى تستخدم أنظمة ذات عناصر متصلة بأنظمة التعقب مثل ما يحدث في شركات الخطوط الجوية (حيث يمكن الآن قراءة المعلومات الرئيسية للمسافر من التذاكر المصنوعة إلكترونياً) وغيرها من شركات صناعة الأغذية والكيماويات والأدوية.
- هناك العديد من التقنيات المنتشرة في أنظمة التعقب والتي تتضمن مراحل متعددة من التطوير والمعايرة. هناك مثالان على الأنظمة هما أنظمة الباركود التي تعتبر متوفرة ورخيصة في استخدامها وقراءتها، لكنها محددة نسبياً بحجم المعلومات الذي يمكن تخزينه مباشرة على المنتج. وهناك أنظمة تعيين الهوية بالتردد اللاسلكي RFID والتي تتطور بسرعة، لكنها مكلفة نسبياً وتفتقر حالياً لمعايير الدولية المتفق عليها.

### مضمون نص رئيس الجلسة

- تحتاج المادة 7 من الأطراف الأعضاء بالبروتوكول إعداد نظام تعقب يشتمل على "قاعدة بيانات غرفة مقاصة... بحيث تحتفظ بها أمانة الاتفاقية وتكون متاحة لكافة الأطراف" (7 - 1). بالنسبة لكل طرف، يجب أن يشتمل ذلك على "كافة منتجات التبغ ومعدات التصنيع المستخدمة في تصنيع منتجات التبغ التي يتم تصنيعها محلياً أو تلك المستوردة إلى الإقليم الذي يقع به طرف الاتفاقية" (7 - 2). يحتاج النظام إلى وضع علامات "متميزة وأمنة وغير قابلة للإزالة" على جميع الصناديق الرئيسية "وعند تطوير التقنية بشكل كاف"... "يتم تصنيع المحلي لعلب السجائر وغيرها من منتجات التبغ التي تحتوي على أكثر من وحدة أو يتم استيرادها" كما أن "كل معدات التصنيع... يمكن تصنيعها محلياً أو استيرادها" (7 - 3) عند عمل الفحص من قبل موظفي الجمارك ومنفذي القانون أو غيرهم من الأشخاص المعتمدين لدى أي طرف، فإن العلامات المميزة ستمكن من الوصول للمعلومات الرئيسية بما في ذلك التصنيع والمستهلك الأول وجهات الشراء المتتالية المعروفة والشحن (7 - 4) (7 - 6) (7 - 8) (7 - 9). هذه المعلومات الموضحة في 7 - 4 "سيتم دمجها في نسق ملائم بنقطة مركزية في الإقليم الذي يقع فيه طرف الاتفاقية" (7 - 7)... حيث سيتم ربط هذه البيانات بقاعدة البيانات الدولية الخاصة بغرفة المقاصة (7 - 8). الأطراف مطالبون بتطوير وتوسعة "مجال نظام التعقب المعمول به" لوضع العلامات وتسجيل المعلومات "فيما يتعلق بالمبيعات من قبل جهات الشراء الأولى وجهات الشراء الثانية، أينما كان ذلك ملائماً مما يأتي بعدهم من جهات شراء، وكذلك تمكين التسجيل والوصول لمثل هذه المعلومات" (7 - 10). سيتعاون الأطراف لتجنب التكاليف غير اللازمة والازدواجية في النظام (7 - 11) وتشارك في تطوير التقنيات المعدلة فيما يتعلق بالتعقب (7 - 12).

## ما يمكن أن يعنيه نص رئيس الجلسة فعلياً

6. من الصعب العمل للخلف أي التحرك من نص رئيس الجلسة الحالي إلى النظام العملي للتعقب الذي قد يقصده القائم (القائمين) على النظام. مع ذلك، يبدو أن النظام الحالي – غير الموضح مباشرة في نص رئيس الجلسة – متوافق مع بنود المادة 7، كما أنه ملائم وعملي ومنطقي. لكن هناك عدد من القضايا الرئيسية في حاجة لمناقشة وتحديد.
7. ففي حال السجائر ومنتجات التبغ ومعدات التصنيع المنتجة لدى الأطراف، نجد أنه سيتم وضع رقم مميز على تلك المنتجات قبل القيام بأول شحن. فيما يتعلق بالسجائر ومنتجات التبغ، تحتاج المادة 7 لوضع مثل هذا العدد على الصناديق الرئيسية، ذلك أنه يمكن جعل هذا الشرط شاملاً للعلب كلما تطورت التقنية.
8. أكثر نمط يمكن فيه تطبيق الرقم المميز هو الباركود، وبالرغم من أنه لا تجدر الحاجة لذلك من قبل البنود الحالية للمادة 7. هناك أنواع عديدة من الباركود يتم استخدامها حالياً، حيث يشيع استخدام أنظمة GTIN 12 و GTIN 13 في البيع بالتجزئة، وذلك مع الأنظمة الأكثر تعقيداً التي لم تعد تشبه التسلسل التقليدي للأعمدة (بارات) مثل Aztec Code و MaxiCode و QR Code (انظر على سبيل المثال [en.wikipedia.org/wiki/Bar\\_codes](http://en.wikipedia.org/wiki/Bar_codes)).
9. يمكن للرقم المميز تسجيل:  
(أ) جهة التصنيع/ العلامة التجارية  
(ب) الصندوق الرئيسي المعين  
(ج) الكرتونة المعينة وما هو حسب النظام الموضوع بموجب المادة 7  
(د) العلبة المعينة.  
يشير الرقم المذكور في النقطة الرابعة أعلاه نحو الأعلى إلى الكرتونة والصندوق الرئيسي وجهة التصنيع.
10. تضع جهات تصنيع التبغ الباركود على منتجاتها. ثم يقومون بتحميل المعلومات المرفقة على أنظمة الكمبيوتر الخاصة بهم. ومن ثم يتم تحميل الأرقام من الباركود والمعلومات المرفقة إلى نظام الكمبيوتر القومي الموجود تحت مراقبة كل طرف.
11. يبدو من المحتمل أن المعلومات المبينة في 7 - 4 أ، ب، ج، د، هـ، يتم وضعها في النظام عند نقطة الإنتاج ويحتمل أن تكون توضع معلومات المادة 7 - 4 هـ، ح في وقت لاحق قبل نقطة التصدير (لأنه على سبيل المثال، قد لا يعرف من هو المستهلك الأول عند نقطة الإنتاج).
12. يتصل النظام القومي لكل طرف بغرفة مقاصة مركزية في جنيف حيث تنص المادة 7 على أن أمانة الاتفاقية هي التي تقوم بتشغيلها. يجب أن تكون غرفة المقاصة قادرة على استجواب وسؤال كل نظام قومي لكنها لا تحتاج بالضرورة للاحتفاظ بكل معلومات جهة التصنيع.
13. يمكن لأي موظف جمارك معتمد أو مسؤول تفعيل القانون لدى أي من الأطراف، الاتصال بغرفة المقاصة - ربما عن طريق البريد الإلكتروني أو زيادة الفعالية بالاتصال عن طريق موقع إلكتروني آمن - وسؤاله بوضع رقم الباركود. يمكن لغرفة المقاصة بعدها الاتصال بالنظام القومي ذو الصلة وإرجاع المعلومات الناتجة إلى المسؤول. إذا قام المسؤول على سبيل المثال بوضع الباركود من كرتونة، فإنها ستقرأ لتدل على الصندوق الرئيسي المتعلق والمرتبط بها، ومن ثم يمكنك الحصول على كافة معلومات المادة 7 - 4 من هذا الصندوق.
14. تجدر الإشارة إلى أن هذا النظام يجب أن يحول دون وصول صناعة التبغ للحصول على معلومات استخباراتية عن أنشطة الجمارك ومسؤولي تفعيل القانون. ذلك لأن طلباتهم سيتم التعامل معها من خلال رابط قادم منهم ومؤد إلى غرفة المقاصة الدولية وما يتصل بها من قاعدة بيانات دولية، دون الحاجة لوجود اتصال مباشر بأنظمة الصناعة.
15. في حال استيراد منتجات التبغ من دولة ليست بطرف إلى إحدى الدول الأطراف، تحتاج المادة 7 إلى وضع رقم مميز عند نقطة الاستيراد بحيث يمكن الحصول على المعلومات المتعلقة بتلك النقطة منه. يعني ذلك احتمالية أن المعلومات قد تم تحميلها في غرفة المقاصة الدولية، أو في قاعدة البيانات القومية الموجودة لدى الطرف المستورد، أو في قاعدة البيانات القومية الموجودة في الدولة غير العضو بالأطراف وعلى ما يبدو، أن جهات التصنيع في الدول غير الأعضاء بالأطراف، يحتمل وبغرض التنفيذ، أن تضع الباركود على المنتجات عند نقطة التصنيع. ومع

ذلك، نجد أن المادة 7 غير واضحة من حيث القواعد المطلوبة في إطار هذا النظام للتواصل من دولة غير عضو إلى دولة عضو بالأطراف، ذلك أن المادة تحتاج لمزيد من التوضيح.

## موقف تحالف الاتفاقية الإطارية FCA والقضايا الرئيسية

16. يدعم تحالف الاتفاقية الإطارية بشدة من وضع نظام تعقب عالمي فعال لمنتجات التبغ. تحتاج مكافحة الفعالة للمتاجرة غير المشروعة من السلطات إلى مراقبة حركة منتجات التبغ المصنعة قانونياً، ذلك أنه عند إيقاف مثل هذه المنتجات، يمكن الوصول للمعلومات للمساعدة في تجديد حركة المنتجات خلال سلسلة الموردين.
17. يدعم تحالف الاتفاقية الإطارية بشدة من المفهوم الشامل في مسودة المادة 7، وبخاصة تطبيق الالتزامات بالنسبة لكلا من المنتجات المصنعة للسوق المحلي في الإقليم الذي تقع فيه الدولة الطرف بالاتفاقية، والمنتجات المستوردة. ومع ذلك، لا يتفق تحالف الاتفاقية الإطارية FCA مع عدم تطبيق الالتزامات فيما يتعلق بالعلب الفردية من منتجات التبغ. التقنية موجودة (وهي بالفعل مستخدمة في البرازيل وكاليفورنيا وغيرها من السلطات القضائية) لوضع العلامات المميزة على العلب الفردية مما يسمح بربط تلك العلب بالمعلومات المحفوظة فيما يتعلق بالكرتونة أو غيرها من وحدات التعبئة التي يتم فيها تعبئة العلب الفردية، والمثال على ذلك نظام الباركود كما هو المبين أعلاه.
18. يبدو أن النظام المبين في القسم السابق هو ذو جدوى وعملي منطقي. فهو يسمح بمرونة كبيرة في الأنظمة التي تديرها الأطراف – مثلاً، يتم حفظ أي سجلات للاستجابات لدى النقطة المركزية.
19. من المقترح أن الأطراف قد يختارون نظاماً يسمح لجهات التصنيع بوضع المعلومات مباشرة في غرفة المقاصة الموجودة بجنيف، دون الحاجة لحفظها في قاعدة البيانات القومية. يرى تحالف الاتفاقية الإطارية بموجب المادة 7 أن هذا لا يجب أن يكون اختياراً، لأنه سيضيف تعقيد إلى غرفة المقاصة وبالتالي زيادة تكاليف تحديث النظام، مما سيؤكد على وجود علاقة مباشرة غير مرغوبة تماماً بين أمانة الاتفاقية/ منظمة الصحة العالمية وصناعة التبغ. من المهم أيضاً تشغيل الحكومات أو الهيئات لقواعد البيانات القومية بحيث يتم ذلك تحت مراقبة الحكومات.

### التكاليف

20. يحتاج النظام المبين أعلاه من كافة الأطراف تشغيل أجهزة قراءة الباركود أو ما يعادلها وأيضاً تشغيل نظام تقنية معلومات ملائم لحفظ قاعدة بيانات قومية، لكن أعمال البحث عن موردين ذو صلة تفترض أن هذا سيكون التزام ذو تكلفة معقولة حتى بالنسبة للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، كما أن ضرائب التبغ يمكن أن تستعيده بسهولة.
21. تتولى جهات التصنيع التكلفة الرئيسية للنظام، لأنهم مطالبون بوضع أرقام مميزة على المنتجات وكذلك تحميل المعلومات ذات الصلة. ومع ذلك، لا يتضح ما ستكون عليه تكاليف النظام الدولي لغرفة المقاصة. ويبدو أن بالرغم من قلة نسبة إجمالي التكاليف، إلا أن ذلك سوف يكون التزاماً ضخماً بالنسبة للأطراف بالمقارنة مع إسهاماتهم الحالية في أمانة الاتفاقية.

### الحدود

22. النظام الذي طبقته المادة 7 هو على الأقل يوفر معلومات تتخطى النقطة الأولى للتصدير. يحتاج نظام التعقب التام وظيفياً إلى تطوير بحيث يتم إضافة المعلومات القادمة فيما بعد إلى النظام، فمثلاً يمكن دمج معلومات عما يلي من مستهلكين ونقاط التحويل. تتطلب المادة تطوير النظام مستقبلاً لكنها لا تحدد كيف سيتم تحقيق ذلك.
23. من المحتمل أن تجدر الحاجة إلى تقنيات بديلة مستقبلاً وذلك لتطوير النظام بشكل سليم. فمثلاً، هناك نظام معتمد على تعيين الهوية بالتردد اللاسلكي RFID مما يمكن من إضافة المعلومات إلى شرائح تعيين الهوية بالتردد اللاسلكي RFID الموجودة بشكل مباشر في منتجات التبغ حيث أنها تمر خلال نظام التوريد (أكثر ما يحتمل وجوده من أنماط بالنسبة لذلك هو ما يدعى **اكتب مرة واقرأ كثيراً** (WORM) ولذا يسمح بإضافة البيانات شرائح تعيين الهوية بالتردد اللاسلكي RFID بشكل متكرر، لكن لا يمكن تغيير أو حذف ما يأتي بعد ذلك. عند نقطة ما، قد يكون تعيين الهوية بالتردد اللاسلكي RFID أو غيره من الأنظمة، غير رخيص وعياري بما يكفي ليكون مفضلاً لدى النظام الأولى

الموضوع بموجب المادة 7. هناك حاجة لوجود بعض العمليات لضمان أن التقنيات والأنظمة وأفضل الممارسات والتدريب والدعم يتم الاستمرار في مناقشتها ونشرها وذلك ليتم الإعلام بها في المفاوضات القادمة التي قد تتطلب تطوير التطبيق الكامل للمادة 7. بمجرد الاتفاق على بنود المادة 7، فإنه قد تجدر الحاجة وتحت رعاية أمانة الاتفاقية، لاستمرار تشكيل الفريق الفني لتنفيذ أو الإشراف على ما يلزم من عمل.

### مدى صحة وسلامة البيانات

24. يعتمد النظام على جهات التصنيع والمستوردين الذين يدخلون المعلومات بكل دقة وأمانة مما يستدعي تفعيل ذلك من قبل الأطراف. هناك حاجة أيضاً لضمان مدى سلامة المعلومات، بما في ذلك الأحكام التي تحول دون وصول صناعة التبغ إلى سجلات استخدام النظام، وذلك للحصول على معلومات استخباراتية بشأن أنشطة تفعيل القانون.
25. من المهم الرد على طلبات النظام المركزي في الموعد المحدد، ويفضل أن يتم الرد على الفور بقدر الإمكان وبشكل تلقائي.
26. يحتاج النظام إلى أن يكون آمناً بما يكفي لثني عن أو منع استبدال الأرقام المميزة لتعيين الهوية.

### أسئلة

27. تتجه الأسئلة التالية نحو ما هو نظام التعقب العملي المطبق بواسطة النمط الحالي للمادة 7، وكيف ستكون قواعد تشغيل مثل هذا النظام، وما إذا كان النظام المشار إليه أعلاه هو المقصود في الحقيقة أم لا.
28. هناك حاجة لتوضيح المقصود من المصطلحات "سوق ملائم" بالنسبة لدمج "وتحويل" المعلومات المقترحة في مسودة المواد 7 - 7 و 8 - 7، كما تجدر الحاجة لوجود عملية متفق عليها لتطوير التنسيق أو التنسيقات الملائمة.
29. تجدر الحاجة لوجود فهم واضح لكيفية تحويل المعلومات من "النقطة المركزية" في كل إقليم إلى قاعدة بيانات غرفة المقاصة الدولية، وذلك كما هو مقترح في مسودة المادة 7 - 8 و عما يتطلبه مستوى التشغيل ضمن الأنظمة فيما بين النقاط المركزية لكل طرف على حدة وغرفة المقاصة الدولية.
30. تجدر الحاجة لرفض خيار التحميل المباشر لبيانات جهة التصنيع إلى غرفة المقاصة بجنيف.
31. تتضمن المادة 7 - 9 أن العلامات المطلوبة من إحدى أطراف البروتوكول تحتاج لأن تكون مفهومة ومقروءة بالنسبة لكافة الأطراف الأخرى. يبدو أن هذا يحتاج لوجود بعض المعايير للتقنية بحيث تتمكن السلطات المختصة لدى أي طرف من قراءة أو فهم العلامات بغرض القدرة على طلب المعلومات "بناءً على" العلامات. يحتاج الأطراف إلى أن يكونوا على بينة فيما يتعلق بما تطبقه المادة في هذا الخصوص.
32. تجدر الحاجة لتوضيح الوسائل المطلوبة بموجب مسودة المادة 7 - 9 من حيث تقديم السلطة المختصة طلباً إلى "النقطة المركزية" في إقليمها، والحصول على معلومات رداً على هذا الطلب وخاصة عن كيفية "تمرير" الطلبات إلى قاعدة بيانات غرفة المقاصة، وكيفية الحصول على معلومات من قاعدة بيانات غرفة المقاصة.

### فريق العمل

33. لتفعيل المناقشات وتحسين الفرص للوصول إلى الاستنتاجات الناجحة في الجلسة الثالثة لهيئة التفاوض ما بين الحكومات INB، بوصي تحالف الاتفاقية الإطارية FCA بتشكيل فريق عمل حول المادة 7 في الجلسة الثالثة لهيئة التفاوض ما بين الحكومات INB لفحصها وتوضيحها بجانب فحص أي قضايا أخرى ذات صلة ومن ثم إعداد تقرير قبيل التوصل للاستنتاج من قبل هيئة التفاوض ما بين الحكومات INB. يجب تعيين فريق العمل بحيث يمكنه اقتراح أي تغييرات في النص قد تكون ضرورية بعد توضيح القضايا ذات الصلة.